

وزارة المالية

شؤون المحاسبة العامة

تعميم رقم (٣) لسنة 2008 بشأن القواعد والإجراءات

المنظمة لتطبيق خدمات الدفع الإلكتروني

في الجهات الحكومية



Ministry of Finance
Office of the Minister

وزارة المالية
مكتب الوزير

١٦٧٧١

Date _____

التاريخ : _____

Ref. _____

الموافق : ٢٦ مايو ٢٠٠٨

إشارة : ٢٠٠٨/٦/٢

توجيه :-

رغبة من وزارة المالية في تطوير آلية تحصيل الإيرادات والرسوم العامة للدولة بما يتواءم وتطور خدمات الدفع الالكتروني ، لتحقيق بذلك ما تنتهجه الدولة في تبسيط الإجراءات وسرعة إنجاز المعاملات الحكومية.

لذا فقد تم اعتماد آلية تقديم خدمات الدفع الالكتروني التي يحق بموجبها للجهات الحكومية عرض جميع خدماتها الكترونياً وتحصيل المبالغ المستحقة عنها من خلال إبرام عقود فرعية مع مزود خدمات الدفع الالكتروني المعتمد من قبل وزارة المالية وذلك فيما يخص خدمات كل منها.

ويتعين على الجهات الحكومية التي ستطبق خدمات الدفع الالكتروني العمل بما جاء بهذا التعميم من إجراءات وقواعد منظمة اعتباراً من تاريخ صدوره على أن تلغى أية تعليمات أخرى قد تتعارض مع ما ورد به.

هذا وجميع المختصين بوزارة المالية (شئون المحاسبة العامة) على أتم الاستعداد للتعاون مع المختصين بالجهات الحكومية لإيضاح ما يتعلق بهذا التعميم والرد على أية استفسارات بشأنه .

والله ولي التوفيق ...

مصطفى جاسم الشمالي

وزير المالية

أولاً : القواعد العامة

يتعين على كافة الجهات الحكومية التي ستطبق خدمات الدفع الالكتروني الالتزام بما يرد بعقد الاتفاق الذي تبرمه وزارة المالية مع مزود خدمات الدفع الالكتروني المعتمد ، مع مراعاة القواعد والتعليمات التالية:

1. يتم تطبيق خدمات الدفع الالكتروني من خلال التعاقد فيما بين كل جهة حكومية ومزود خدمات الدفع الالكتروني المعتمد من قبل وزارة المالية بموجب عقد الاتفاق المشار إليه أعلاه.
2. يتم عرض مشروع العقد الفرعي المزمع إبرامه بين الجهة الحكومية ومزود خدمات الدفع الالكتروني على إدارة الفتوى والتشريع وجهات الاختصاص المعنية قبل إبرامه وذلك للحصول على الموافقات اللازمة بشأنه.
3. عدم تجديد العقود المبرمة بين الجهة الحكومية وأياً من الشركات أو البنوك المحلية لتوفير خدمة التحصيل الآلي الفوري حال انتهائها وذلك للعقود المبرمة قبل صدور هذا التعميم ، كما يتم إقفال الحسابات البنكية المفتوحة لهذا الغرض ليتم الانضمام لظلة عقد الاتفاق المذكور والذي لا يتطلب فتح حسابات بنكية لتحصيل الأموال حيث سيتم تحويل المبالغ المحصلة إلى حساب كل جهة حكومية لدى بنك الكويت المركزي .
4. توفير أنظمة آلية (لإصدار و عرض ودفع المطالبات / الفواتير) باستخدام قنوات الدفع المختلفة - بعد الحصول على الموافقات اللازمة بشأنها - وربطها مع البرامج الخاصة بمزود خدمات الدفع الالكتروني ، على أن تقوم الجهة الحكومية باعتماد هذه الأنظمة من قبل وزارة المالية و الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات قبل تطبيقها.
5. يكون الرقم المدني مرجع أساسي للوصول لبيانات العملاء في جميع المستندات الرسمية الصادرة عن النظم الآلية وذلك استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (706) لسنة 2001 والمتضمن التعميم على كافة أجهزة الدولة باعتماد الرقم المدني في كافة المعاملات والخدمات التي تقدمها وزارات الدولة وأجهزتها .

6. يعتمد إيصال التحصيل الإلكتروني الصادر عن النظم الآلية أو قنوات الدفع الإلكتروني مستنداً رسمياً لتحصيل أو لرد المبالغ المحصلة بالزيادة أو دون وجه حق بدلاً عن نموذج إيصال تحصيل رقم 25 حسابات ، 26 حسابات ، والذي ورد ضمن التعميم رقم (8) لسنة 1973 بشأن دليل العمل بالنماذج المالية والمحاسبية و التعاميم المعدلة له وذلك عند التحصيل عن طريق خدمات الدفع الإلكتروني.

ويكون لكل إيصال تحصيل الكتروني رقماً مسلسلاً واحداً غير قابل للتكرار، ويشمل البيانات التالية:

- اسم الجهة الحكومية.
- السنة المالية.
- رقم المطالبة وتاريخها.
- رقم الإيصال وتاريخه.
- رقم التفويض . (Authorization Code)
- اسم العميل.
- المبلغ وطبيعته.
- رقم الجهاز الصادر عنه العملية.
- اسم المحصل ورقمه.
- أية بيانات أخرى تطلبها الجهة الحكومية.

7. المبالغ التي يتم تحصيلها عن طريق خدمات الدفع الإلكتروني يتم تصنيفها و إثباتها لحساب إيرادات كل جهة حكومية وفقاً لما ورد بالتعميم رقم (5) لسنة 1998 بشأن الدليل النمطي الموحد للحسابات للجهات الحكومية و تعديلاته.

8. إتباع الإجراءات المالية المعتادة في رد أي مبالغ تم خصمها من حساب العميل دون وجه حق من خلال قنوات الدفع الإلكتروني وذلك بعد التحقق من المستندات المؤيدة لذلك.

9. تحدث البيانات المالية بقواعد البيانات بالأنظمة الآلية فور إتمام كل عملية تحصيل الكتروني، مع الاحتفاظ بالبيانات التاريخية لهذه العمليات ضمن قواعد البيانات بالأنظمة الآلية.

ثانياً : قنوات خدمات الدفع الالكتروني :

تشمل خدمات الدفع الالكتروني خمسة قنوات تنقسم حسب طبيعتها إلى نوعين :

أ- قنوات دفع مرتبطة بأنظمة آلية توفر إيصال تحصيل الكتروني: بحيث تتيح للمستخدم مشاهدة نسخة الكترونية من الإيصال مع إمكانية طباعته ، وهي على النحو التالي:

- البوابة الالكترونية. (Payment Gateway)
- أجهزة الدفع الذاتي . (Self Service Kiosk)
- أجهزة نقاط البيع الفردية المتكاملة . (Integrated Point Of Sale)
- الهاتف النقال . (Mobile Payment)

ب- قنوات دفع غير مرتبطة بأنظمة آلية توفر إيصال تحصيل فوري: بحيث يتم نقل بياناته للأنظمة الآلية لإتمام عملية الدفع ومن ثم يتم إصدار إيصال تحصيل الكتروني وهي:

- أجهزة نقاط البيع الفردية . (Point Of Sale).

ثالثاً : الحساب :

أ – تكلفة خدمات الدفع الالكتروني :

- لا يتم تحميل مستخدم الخدمة أي تكلفة أو عمولة إضافية عند سداد الالتزامات المالية المستحقة عليه ، وتحمل الجهات الحكومية المستخدمة لخدمات الدفع الالكتروني تكاليف التحصيل الالكتروني للإيرادات والرسوم ، حيث تدرج في ميزانياتها الإعتمادات المالية اللازمة لذلك .
- تلتزم جميع الجهات الحكومية بفحص المطالبات الواردة إليها شهرياً من مزود خدمات الدفع الالكتروني عن العمليات (الصحيحة المقبولة) التي تمت بجميع قنوات الدفع الالكتروني ، وعمل المطابقات اللازمة ومن ثم اتخاذ الإجراءات نحو سداد المستحق منها خلال الفترة التي يحددها عقد الاتفاق ، ويراعى في نهاية كل سنة مالية الالتزام بما ورد بالتعميم رقم (4) لسنة 2000 بشأن القواعد والإجراءات اللازمة لإقفال الحسابات وإعداد الحساب الختامي للجهات الحكومية وتعديلاته.

- تحتسب تعريفية العمليات التي تمت من خلال قنوات الدفع الالكتروني المختلفة لإجمالي عدد العمليات الشهرية (الصحيحة المقبولة) على مستوى الجهات الحكومية طبقاً للوائح الموضحة في عقد الاتفاق المبرم بين وزارة المالية و مزود خدمات الدفع الالكتروني المعتمد .

ب - الغرامات:

في حال ثبوت تقصير من مزود خدمات الدفع الالكتروني تفرض الغرامات التي ينص عليها عقد الاتفاق المبرم بين وزارة المالية ومزود خدمات الدفع الالكتروني .

رابعاً: الدورة المستندية لتطبيق خدمات الدفع الالكتروني :

أ- عمليات التحصيل التي تتم عن طريق قنوات الدفع (البوابة الالكترونية ، أجهزة الدفع الذاتي ، الهاتف النقال):

- تصدر الأنظمة الآلية الخاصة بكل جهة حكومية عدد (2) نسخة عن كل من:
 - إيصال تحصيل الكتروني عند إتمام كل عملية تحصيل تمت خلال اليوم.
 - كشف بإجمالي بيانات إيصالات التحصيل الالكتروني التي تمت خلال اليوم.
- يصدر النظام الآلي لمزود خدمات الدفع الالكتروني في نهاية كل يوم تقرير آلي عن ما تم تحصيله وإيداعه بحساب الجهة الحكومية لدى بنك الكويت المركزي بشكل يومي.
- يقوم المختصين بالإدارة المعنية بالخدمة بإتباع التالي:

1/1 فحص إيصالات التحصيل الالكترونية الصادرة وتسوية المديونيات المتعلقة بالعملاء والاحتفاظ بنسخة من الإيصال بملف كل عميل.

1/2 يتم مطابقة كشف إجمالي بيانات إيصالات التحصيل الالكتروني مع إيصالات التحصيل الالكتروني عن كل عملية تحصيل وكذلك تقرير مزود خدمات الدفع الالكتروني عن نفس اليوم.

1/3) يتم إرسال نسخة عن كشف إجمالي بيانات إيصالات التحصيل الإلكتروني مرفقا به إيصالات التحصيل الإلكتروني و تقرير مزود خدمات الدفع الإلكتروني عن نفس اليوم وذلك إلى الشئون المالية بكل جهة حكومية لاتخاذ الإجراءات المالية والمحاسبية المعتادة في إثبات قيد عمليات التحصيل التي تمت وذلك بعد وصول إشعار بنك الكويت المركزي الذي يفيد بإيداع المبالغ المحصلة في حساب الجهة المعنية.

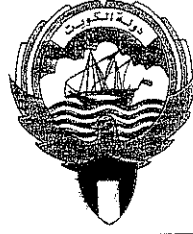
ب- عمليات التحصيل التي تتم عن طريق قنوات الدفع (أجهزة نقاط البيع الفردية المتكاملة ، أجهزة نقاط البيع الفردية) :

- تتبع نفس الإجراءات الواردة في الفقرة (١ / رابعا) مع مراعاة :

1- إصدار نسخة ثالثة عن إيصال التحصيل الإلكتروني تسلم للعميل .

2- الالتزام بما ورد ضمن الفقرة (ب / ثانيا) فيما يخص أجهزة نقاط البيع الفردية.

خامساً : الالتزام بأي تعليمات أخرى منظمة ولا تتعارض مع ما ورد بهذا التعميم من أحكام وإلغاء العمل بما جاء بالكتاب الدوري رقم (1) لسنة 2006 بشأن تطبيق نظام التحصيل الآلي الفوري بالجهات الحكومية بواسطة الهواتف النقالة (M-Net) والكتاب الدوري لسنة 1995 بشأن تطبيق التحصيل الآلي الفوري بالجهات الحكومية-كي-نت وذلك عند تطبيق خدمات الدفع الإلكتروني .



وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

Date: ٨ مايو ٢٠٠٨ : التاريخ
الموافق: ١٤٢٩
إشارة: ١٠٠٠ : Ref.

عقد اتفاق تقديم خدمات الدفع الإلكتروني

- ١٥٢٢٦

الموافق: ٨ / ٥ / ٢٠٠٨

إنه في يوم : الخميس

تم الاتفاق بين:

(طرف أول)

وزارة المالية

ويمثلها قانونا: السيد / خليفه مساعد حمادة بصفته وكيل وزارة المالية

العنوان المرقاب - مجمع الوزارات

بلوك رقم ٧ الدور ٣

ص.ب: (٩) الصفاة الرمز البريدي: ١٣٠٠١

شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة ش.م.ك.م (طرف ثاني)

ويمثلها قانونا: السيد / حسن أكبر بصفته مدير عام الشركة

العنوان : الكويت - شارع فهد السالم - مجمع سعاد التجاري - الدور السابع

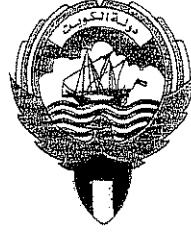
ص.ب: (٢٩٢٣٧) الصفاة الرمز البريدي: ١٣١٥٣

تلفون: ٢٤٣١٢٨٠ فاكس: ٢٤٣٠٣٨١

تعريف

الطرف الأول : وزارة المالية .

الطرف الثاني: مزود خدمات الدفع الإلكتروني - شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة.



Date: التاريخ :
الموافق :
Ref. إشارة :

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

عقد الإتفاق: ويقصد به العقد الرئيسي الموقع بين الطرفين الأول والثاني .

العقود الفرعية : هي العقود المبرمة بين الجهات الحكومية (كل على حدة) والطرف الثاني .

الجهات الحكومية : يقصد بها الوزارات و الإدارات الحكومية والهيئات ذات الميزانيات الملحقة.

التمهيد

استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٨١٢ /سابع/ ١) الذي حث وزارة المالية على سرعة تطوير استخدام الأساليب الإلكترونية لتحصيل الإيرادات والرسوم العامة و موافقة مجلس الوزراء في كتابه رقم (٦٤٨٢) بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٠٢ على اقتراح وزارة المالية حول معالجة الرسوم العامة بالدولة، وبناء على الرأي القانوني لإدارة الفتوى والتشريع بكتابها رقم (٢٠٠٨ /١٥٢/٤) بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٦، و بناء على موافقة لجنة المناقصات المركزية بكتابها رقم (٢٨٣٦/١/١٩) بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٧، و موافقة ديوان المحاسبة بكتابها رقم (٢٩٥/٤/٥/٢٢ - ١٩٩٨) بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢١ أبدى الطرف الأول عن رغبته في قيام الطرف الثاني لتزويد الجهات الحكومية بخدمات الدفع الإلكتروني وفقاً للآتي:-

مادة رقم (١) :

يعتبر التمهيد السابق وأي ملحق لعقد الاتفاق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

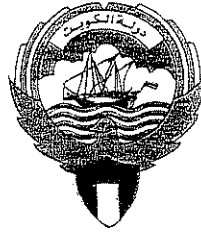
مادة رقم (٢) : عقد الاتفاق

وافق الطرفان على إبرام عقد رئيسي لتوفير خدمات الدفع الإلكتروني والتي تشمل توريد وتركيب وتشغيل وصيانة وتدريب العاملين على الأجهزة والبرمجيات وفقاً للأطر الفنية التي يحددها الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات والتي تكفل تكاملها مع منظومة الحكومة الإلكترونية واستمرار الخدمة بكفاءة عالية بناءً على معايير الجودة المحددة بالمادة رقم (١٥) من هذا العقد والتي تضمن الاستمرارية والكفاءة العالية.

مادة رقم (٣) : تغيير عقد الاتفاق

لا يجوز أثناء مدة التعاقد قيام أحد الطرفين منفرداً بإعادة تحرير أي بند من بنود عقد الاتفاق بأية طريقة كانت أو إلغاء ما لم يكن ذلك من خلال وثيقة خطية موقعة من طرفي عقد الاتفاق.

44



Date: التاريخ :
..... الموافق :
Ref. إشارة :

وزارة المالية

MINISTRY OF FINANCE

مادة رقم (٤) : إلغاء عقد الاتفاق

إلغاء عقد الاتفاق بين الطرف الأول والطرف الثاني يلغي جميع العقود الفرعية المبرمة بين الجهات الحكومية والطرف الثاني.

مادة رقم (٥) : عقد الإتفاق و العقود الفرعية

يحق للجهات الحكومية بموجب عقد الإتفاق المبرم بين الطرفين توقيع عقود فرعية لكل جهة على حده مع الطرف الثاني بعد عرضها على إدارة الفتوى والتشريع ، وعرضها على ديوان المحاسبة في حال بلوغ النصاب الخاضع للرقابة المسبقة ويراعى في هذه العقود عدم إلغاء أي شرط يتم بموجبه إعفاء الطرف الثاني من أي من التزاماته الواردة في عقد الاتفاق.

مادة رقم (٦) : مدة العقود الفرعية

تكون مدة العقود الفرعية بين أيأ من الجهات الحكومية والطرف الثاني لمدة سنة واحدة وتجدد تلقائيا بحد أقصى سنتين ، على أن لا يتجاوز تاريخ إنتهاء عقد الاتفاق الرئيسي وبنفس الشروط في حال ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في عدم التجديد قبل إنتهاء مدة العقد الفرعي بثلاثة شهور على الأقل بموجب كتاب موصى عليه.

مادة رقم (٧) : الإخلال بعقود الجهات الحكومية

إذا أخل الطرف الثاني بأي من التزاماته بموجب العقد الفرعي المبرم مع أي من الجهات الحكومية تقوم الأخيرة بإخطار الطرف الثاني خطياً أو بالفاكس بوجوب تعديل هذا الإخلال ، والذي يجب أن لا تتعدى مدة تعديله الثلاثون يوماً من تاريخ إخطاره بذلك، وفي حال عدم قيام الطرف الثاني بالتعديل المطلوب خلال تلك المدة فإنه يحق للجهة الحكومية إلغاء العقد بعد الرجوع للطرف الأول .

مادة رقم (٨) : التوقف عن تنفيذ عقود الجهات الحكومية

لا يجوز للطرف الثاني أن يوقف تنفيذ العقد الفرعي المبرم مع أي من الجهات الحكومية بحجة وجود مشكلة مستعصية إلا بعد إخطار الطرف الأول كتابيا قبل تنفيذ الإيقاف بشهر على الأقل.

مادة رقم (٩) : إلغاء عقود الجهات الحكومية

إلغاء العقد المبرم بين الطرف الثاني و أيأ من الجهات الحكومية كلياً أو جزئياً لن يؤثر على التطبيق المستمر لعقد الإتفاق.



Date: التاريخ :
الموافق :
Ref. إشارة :

مادة رقم (١٠) : مدة عقد الاتفاق

يعتبر عقد الاتفاق ملزماً للطرفين بمجرد التوقيع عليه اعتباراً من تاريخ التوقيع ولمدة ثلاث سنوات ، (طبقاً للأحكام الواردة في نص المادة رقم (٢٦) من المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي) ، وعلى أن يحدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر بغير ذلك قبل انتهاء مدة عقد الاتفاق بثلاثة شهور على الأقل بموجب كتاب موصى عليه وبعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية في الدولة وهي كل من الفتوى والتشريع ولجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة.

مادة رقم (١١) : خدمات الدفع الإلكتروني

يقوم الطرف الثاني بتقديم خدمات الدفع الإلكتروني من خلال القنوات التالية:

أ. البوابة الإلكترونية Payment Gateway.

ب. أجهزة الدفع الذاتي Self Service Kiosk عدد (١٢٠) جهاز.

ت. أجهزة نقاط البيع الفردية POS عدد (١٠٠٠) جهاز.

ث. الدفع عن طريق نقاط البيع المتكاملة Integrated POS عدد (١١٤٥) وتوفير الملحقات (لوحة إدخال الرمز السري) اللازمة لذلك.

ج. الدفع عن طريق الهاتف النقال Mobile Payment.

ويتم ذلك من خلال موقع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات حالياً ومن خلال البوابة الحكومية الإلكترونية الرئيسية (KGO) عند جاهزيتها، ما عدا القنوات التي لا تستخدم الإنترنت، وفي حال تعرض بوابة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات لأي طارئ يتم الدخول على خدمات الدفع الإلكتروني للجهات الحكومية من خلال بوابة وزارة المالية، على أن يراعي الطرف الثاني التحديث الدوري للتجهيزات الآلية والبرمجية لهذه القنوات والذي يؤدي في النتيجة إلى تحسين تنفيذ خدمات الدفع الإلكتروني لدى الجهات الحكومية.

مادة رقم (١٢) : قنوات دفع جديدة

يلتزم الطرف الثاني قبل الشروع في تقديم أية خدمة دفع إلكتروني جديدة أو عنصر من عناصر الخدمة مثل التجهيزات الآلية أو البرمجية أو البنية التحتية بإخطار الطرف الأول لدراستها وتقييمها ووضع التعليمات اللازمة التي تتطلبها تقديم هذه الخدمة وتحديد تعريف الخدمة ولا يتم العمل بهذه الخدمة لدى الجهات الحكومية إلا بعد موافقة الطرف الأول كتابياً.